

Distr.
GENERAL

S/1997/558
18 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالقرار ١٠٩٦ (١٩٩٧) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الذي قرر فيه مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة جديدة تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، وطلب إلي بموجب القرار ذاته أن أوصل إبقاء المجلس على علم بصورة منتظمة، وأن أقدم بعد ثلاثة أشهر تقريراً عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، يشمل معلومات عن عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وأن أقدم في ذلك التقرير توصيات بشأن طبيعة وجود الأمم المتحدة. وتلبية لذلك الطلب قدمت تقريراً إلى مجلس الأمن في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (S/1997/340). ويقدم هذا التقرير استكمالاً للحالة حتى ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ ويتضمن توصيات بشأن عملية صنع السلام ودور الأمم المتحدة.

ثانياً - الجوانب السياسية

٢ - لا تزال هناك قضايا رئيسية في عملية السلام الجورجي - الأبخازي، كمستقبل الوضع السياسي في أبخازيا وعودة اللاجئين والمشردين داخليا، بدون حل. غير أن الأمم المتحدة، والاتحاد الروسي، بوصفه طرفاً تيسيرياً، ومجموعة أصدقاء الأمين العام بشأن جورجيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بذلت جهوداً نشيطة لإعادة إحياء عملية السلام.

٣ - وعلى نحو ما ذكرت في تقريرتي المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (انظر S/1997/340، الفقرة ٣٩)، قمت بتعيين السيد ليفيو بوتاً بصفة ممثلي الخاص المقيم لجورجيا اعتباراً من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧. وسيكون مقر السيد بوتاً، الذي يخلف السفير إدوارد برونر، مبعوثي الخاص السابق، تبيليسي وسوخومي وسيواصل عمله رئيساً لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

٤ - وأكدت الحكومة الجورجية والسلطات الأبخازية من جديد، في عدد من البيانات منذ صدور تقريرتي الأخير، التزامهما بحسم النزاع بالطرق السياسية وأعربتا عن دعمهما لدور أكثر نشاطاً للأمم المتحدة في عملية السلام. وأعرب الاتحاد الروسي عن موقف مماثل أثناء زيارتي لموسكو في منتصف أيار/مايو ١٩٩٧. وأعاد الرئيس بوريس يلتسن تأكيد هذا الموقف في اجتماع فريق الثمانية بدنفز، كولورادو، الشهر

التالي بدعمه لدور معزز للأمم المتحدة في تسوية النزاع في أبخازيا، جورجيا. وعلى وجه الخصوص، يدعم طرفا النزاع، والحكومات الخمس الأعضاء في مجموعة أصدقاء الأمين العام بشأن جورجيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مبادرتي لعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن النزاع، وذلك لتحديد المجالات التي يمكن فيها إحراز تقدم سياسي ملموس ولا سيما في المسائل العملية. وسيعقد الاجتماع الآن بجنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، برئاسة ممثلي الخاص لجورجيا، وبمشاركة طرفي النزاع، والاتحاد الروسي بوصفه طرفا تيسيريا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وممثلي الدول المنتمة إلى مجموعة أصدقاء الأمين العام.

٥ - وفي أوائل أيار/ مايو ١٩٩٧، زار وفد من وزارة خارجية الاتحاد الروسي، برئاسة السفير جنادي إيليتشيف، سوخومي واجتمع بالقادة الأبخازيين. وفي حزيران/يونيه، استضاف الاتحاد الروسي في موسكو مشاورات جورجية - أبخازية مكثفة بشأن مشروع وثيقة أعدها الميسرون الروس بعنوان "بروتوكول بشأن تسوية جورجية أبخازية"، تحتوي على مبادئ أساسية من أجل تسوية سلمية للنزاع. واشترك وزير الخارجية الجورجي، السيد إبراهيم ميناغاراشفيلي، والزعيم الأبخازي، السيد فلاديسلاف أوردزينبا، في المشاورات. وغادر الوفدان موسكو في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ دون التوصل إلى اتفاق حول نص البروتوكول، بالرغم من تردد حصول بعض التقارب في موقفني الطرفين. واستمرت الاتصالات والمناقشات غير الرسمية الإضافية حول القضية فيما بعد. وفي أوائل تموز/يوليه، زار نائب أمين مجلس الأمن للاتحاد الروسي، السيد بوريس بريزوفسكي، تبليسي وسوخومي مرتين وأجرى محادثات مع الحكومة الجورجية والسلطات الأبخازية في محاولة أخرى لدفع عملية السلام إلى الأمام فقام السيد بريزوفسكي بزيارته الثانية إلى سوخومي مع رئيس مجلس النواب الجورجي، السيد زوراب جفانيا، وممثل رئيس جمهورية جورجيا الخاص في عملية السلام، السفير فاجا لوردكيبانيديزي.

٦ - واقترح الطرف الأبخازي أن يعقد طرفا النزاع معاهدة تنص على التخلي عن استعمال القوة. ولم ير الطرف الجورجي أي حاجة لمعاهدة كهذه، إذ أن التزام الطرفين يحل جميع المشكلات القائمة بطرق سلمية قد أدرج بالفعل في الوثائق السابق توقيعها.

٧ - واقترح رئيس جمهورية جورجيا، السيد إدوارد شيفرنادزه، في خطابه الموجه إلى البرلمان الجورجي في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٧، عقد مؤتمر دولي بشأن أبخازيا، جورجيا، برعاية الأمم المتحدة. وبالاستناد إلى الرئيس الجورجي، يمكن للاتحاد الروسي أن ينظم ويستضيف هذا المؤتمر وأن يحضره طرفا النزاع، والأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجموعة أصدقاء الأمين العام بشأن جورجيا، وربما حكومات معنية أخرى. ويمكن أن يمنح ممثلو الجمهوريات القوقازية الشمالية التابعة للاتحاد الروسي صفة مراقب.

٨ - وأعلن الرئيس شيفرنادزه وزعماء جورجيين آخرون في عدد من المناسبات أن وجود قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في منطقة النزاع لن يكون ممكنا بعد انتهاء ولاية القوة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلا إذا تم تنفيذ مقررات اجتماع مؤتمر قمة رابطة الدول المستقلة المعقود في

٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٧ بشأن توسيع الحزام الأمني وإعادة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وقد أيد البرلمان الجورجي الموقف المذكور أعلاه في قرار بشأن الوجود الإضافي للقوات المسلحة الروسية تحت رعاية رابطة الدول المستقلة في منطقة النزاع في أبخازيا، اعتمد في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٧. ومع ذلك، أكد الزعماء الجورجيون أن الجانب الجورجي لن يستأنف أعمال القتال حتى ولو انسحبت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، اعتمد البرلمان الروسي قرارا طلب فيه إلى رئيس جمهورية الاتحاد الروسي القيام في جملة أمور، بجهود لضمان وجود قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في منطقة النزاع في أبخازيا، جورجيا، بعد انتهاء ولايتها في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧. وعقب اعتماد القرار، زار أمين مجلس دفاع الاتحاد الروسي، السيد يوري باتورين، تبليسي في أوائل تموز/يوليه وذكر أنه ناقش مع الزعماء الجورجيين قضية وجود قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في منطقة النزاع.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زار عدد من المسؤولين في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جورجيا وناقشوا القضايا المتعلقة بالنزاع في أبخازيا. ومن بين هؤلاء المسؤولين أمين عام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد جيان كارلو أراغونا (في النصف الثاني من نيسان/أبريل)، والمفوض السامي للأقليات الوطنية، السيد ماكس فان در شتول (في النصف الثاني من حزيران/يونيه)، وممثل الرئيس المسؤول لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد بورغن فيجو أندرسن (في منتصف أيار/ مايو)، ونائب رئيس الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمقرر الخاص بشأن الحالة في أبخازيا، السيد وجسيش لامنتوفيتس في أواخر حزيران/يونيه). وزار السيد أندرسن والسيد لامنتوفيتس سوخومي أيضا. وفي أوائل أيار/ مايو، زارت رئيسة الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي، السيدة لينني فيشر تبليسي. وزار ممثلون عن الاتحاد الأوروبي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير سد إنغوري (الواقع على الجانب الجورجي لخط وقف إطلاق النار) ومحطة توليد الطاقة الكهربائية في إنغوري (على الجانب الأبخازي)، بغرض مساعدة الطرفين على إصلاح تلك المواقع ذات الأهمية الاقتصادية.

١٠ - وفي منتصف نيسان/أبريل ١٩٩٧، نفذ وزيرا الاتصالات في جورجيا والاتحاد الروسي مقررهما السابق (انظر S/1997/340، الفقرة ٦) الذي يقضي بأن تتم جميع الاتصالات الهاتفية الخارجية إلى أبخازيا ومنها عن طريق تبليسي، بدلا من أن تمر عبر إقليم الاتحاد الروسي. واحتج الجانب الأبخازي على هذه الخطوة ورفض استعمال الخطوط الهاتفية الجديدة، تاركا بهذا الفعل سكان أبخازيا بدون اتصالات بالعالم الخارجي. وكتدبير انتقامي، خفضت القيادة الأبخازية بقدر كبير إمدادات الطاقة إلى جورجيا من محطة إنغوري لتوليد الطاقة الكهربائية. وبالرغم من التوترات التي تلت ذلك أقام الطرفان اتصالات مباشرة لمناقشة قضايا الطاقة والاتصالات. غير أن هذه القضايا لا تزال أساسا بدون حل حتى الآن.

١١ - كما سجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير مبادرات أخرى تهدف إلى تعزيز السلام والأمن والتعاون في المنطقة. ففي ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٧، اجتمع بكيسلوفودسك، الاتحاد الروسي، ممثلون عن أرمينيا وأذربيجان وجورجيا والجمهوريات القوقازية الشمالية وأقاليم ومناطق في الاتحاد الروسي، واعتمدوا بيانا

بشأن التفاهم المتبادل والسلم والوثام بين الأعراق المتعددة في القوقاز. وتعبيراً عن عزمهم على الإسهام في إقامة سلام دائم في المنطقة، أدان المشتركون في الاجتماع، في جملة أمور، جميع أشكال استعمال القوة لحل الخلافات فيما بينهم، فضلاً عن جميع أشكال الإرهاب. وأيدوا احترام حقوق الإنسان وإعادة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى ديارهم.

ثالثاً - الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان

١٢ - لا تزال حالة معظم المدنيين في جميع أنحاء أبخازيا، جورجيا، صعبة للغاية: فالمؤن الغذائية نادرة بشكل عام، وخاصة بالنسبة للمسنين؛ والقطاع الصحي انهار كلياً تقريباً؛ والملاجئ غير وافية والمدارس تفتقر إلى التجهيز بشكل يبعث على اليأس، كما تفتقر إلى المواد الأساسية. غير أنه حصلت بعض التحسينات في الشهور الثلاثة الماضية، بفضل جهود وكالات المعونة في المقام الأول، وإلى حد ما، بسبب تحسن أحوال الطقس.

١٣ - وعززت وكالات المعونة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة أطباء بلا حدود، من برامجها في أبخازيا خلال فترة الشهور الثلاثة الماضية. وشرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بوجه خاص، في برامج للإصلاحات المستعجلة لنحو ٣٠ مدرسة. وتوسعت في برنامجها الزراعي، فوزعت البذور والأسمدة على الأسر الضعيفة في أنحاء المنطقة؛ ووفرت المواد لبناء المآوى للمدنيين المحتاجين في قطاع غالي، كما وفرت المعدات المتخصصة للمستشفى والهيكل الصحية الأخرى في الجنوب الأبخازي. وبالإضافة إلى البرنامج الجاري الذي تضطلع به لجنة الصليب الأحمر الدولية، والذي يستهدف بوجه خاص توفير الأغذية والمساعدة للمدنيين المستضعفين طبياً، فهي تقوم الآن بتنفيذ المراحل الأخيرة من تقييم لحالة السكان في وادي كودوري، الذي لا يزال منعزلاً تماماً، تقريباً، عن المناطق الأخرى في جورجيا. واضطلعت منظمة أطباء بلا حدود - فرنسا، بدعم من اليونيسيف، بحملة خاصة لمعالجة شلل الأطفال. وعززت أيضاً جهودها لمكافحة مرض السل الذي انتشر في جميع أنحاء المنطقة. وقد عينت إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة موظفاً دولياً في المكتب الفرعي في سوخومي لتعزيز التنسيق العام فيما بين وكالات المعونة، وكذلك فيما بين هذه الوكالات والبعثة. وقام المانحون بمجموعة من الزيارات إلى المنطقة، بما في ذلك ممثلون من ألمانيا والدانمارك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وساعدت هذه الزيارات وكالات المعونة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على تقييم الحالة على الصعيد الميداني.

١٤ - ولعل أعضاء المجلس يذكرون أن تمويل بعض البرامج الإنسانية المضطلع بها في منطقة زغديدي توقف في أول نيسان/أبريل ١٩٩٧، ونتيجة لذلك، كفت المنظمات غير الحكومية عن توزيع الأغذية والأدوية هناك (انظر S/1997/340، الفقرة ١٤). ورغم عدم احتجاج المشردين داخليا على توقف هذه البرامج، فقد كانت هناك عدة مظاهرات صغيرة طالبت بقيام الحكومة بدفع البدلات الشهرية لهؤلاء الأشخاص. ولا تزال

هذه المدفوعات متخلفة عن موعدها. وتواصل المنظمات غير الحكومية والوكالات الإنسانية عملها في منطقة غالي. بيد أنه نظرا لخطر الألغام وعدم توفر الحماية الملائمة، فإنها تقصر أنشطتها على المناطق المتاخمة للطريق الرئيسية التي تمر عبر القطاع (M-27) ونادرا ما تصل إلى المناطق البعيدة التي هي في أمس الحاجة إلى المعونة. وقدمت البعثة خدماتها إلى مختلف الوكالات الإنسانية، وتقوم، منذ نيسان/أبريل، بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية في نقل المعونة الإنسانية إلى قرية بريمورسك. وكانت هناك محاولات متفرقة من جانب بعض المنظمات غير الحكومية بالشروع في برامج للمساعدة الإنسانية في وادي كودوري.

١٥ - وسجلت زيادة ملحوظة في عمليات العودة التلقائية للمشردين داخليا في منطقة زغديدي إلى منطقة غالي خلال الشهور الثلاثة الماضية. وربما تكون بعض هذه الحالات مرتبطة بموسم الزراعة في فصل الربيع. على أن معظم العائدين باقون، فيما يبدو. وتشير التقديرات إلى أن مدنيين يصل عددهم إلى ٥٠ ٠٠٠ يعيشون الآن في منطقة غالي، بما في ذلك المناطق شمال غرب وجنوب شرق قناة غالي.

١٦ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في أبخازيا الاضطلاع بأعماله. وافتتح المكتب أماكن عمل في وسط مدينة سوخومي في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧. وستيسر أماكن العمل هذه، والتي تقع خارج مجمع البعثة، من وصول السكان المحليين إلى موظفي المكتب والحصول على منشورات حقوق الإنسان.

١٧ - وقام كل من نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧، بتوقيع مذكرة تفاهم بشأن مكتب الأمم المتحدة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في أبخازيا. وسيصل الموظف الذي أسهمت به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للعمل في المكتب بمجرد الانتهاء من الترتيبات المالية بين الأمم المتحدة والمنظمة.

رابعا - عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

١٨ - واصلت البعثة العمل في المناطق المحدودة السلاح في قطاعي زغديدي وغالي، وفي قطاع كودوري. وكما سبق الإبلاغ عنه (انظر S/1997/340، الفقرة ١٨)، فإن وصول المركبات المحصنة ضد الألغام واستئناف العمل في إعادة تمهيد الطرق الرئيسية في قطاع غالي، والذي لا يزال جاريا، كان لهما أثرهما الفعال. وفي حين لا تزال هناك بعض المناطق التي تعتبر مناطق خطرة، فإنه بوسع المراقبين القيام بدوريات في جميع أنحاء القطاع. وقد خفض عدد المراقبين العسكريين إلى ١١٦ (انظر المرفق). وتجدر الإشارة إلى أنه في أعقاب الاستعراض الوافي للاحتياجات التشغيلية للبعثة، رئي أن ما مجموعه ١٠٦ من المراقبين كاف لتمكين البعثة من الاضطلاع بالأعمال المكلفة بها بموجب القرار ٩٣٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤. وستجري مواصلة خفض قوام البعثة تدريجيا، وستبلغ المستوى الموصى به البالغ ١٠٦ مراقبين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

١٩ - وفي ٢ أيار/ مايو، أعادت البعثة فتح قاعدة فريق وادي كودوري في آجارا. وكانت القاعدة أغلقت خلال شهور الشتاء لحين الانتهاء من إصلاح جزء من الطريق المؤدية إليها، وأصبح من المتعذر اجتيازها بسبب حدوث انهيار أرضي (انظر S/1997/340، الفقرة ٢٠). ولا تزال أحوال الطرق تشكل العقبة الرئيسية التي تعترض القيام بالدوريات في المنطقة، كما أن الأمطار كثيرا ما تتسبب في حدوث المزيد من الانهيارات الأرضية.

٢٠ - وواصل قائد قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة رئاسة الاجتماعات الرباعية الأسبوعية التي تضم كبير المراقبين العسكريين بالبعثة وممثلين للشرطة والمليشيات والخدمات الأمنية والإدارة المحلية لكل من جورجيا وأبخازيا. وعقدت هذه الاجتماعات بانتظام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فيما عدا يومي ٢ و ٩ تموز/يوليه، حينما لم يحضر الجانب الأبخازي احتجاجا على ما ذكر أنه يمثل استمرارا لتسلل الجماعات الجورجية المسلحة إلى أبخازيا. وخلال الشهرين الماضيين، عقد ممثلو أبخازيا وجورجيا اجتماعات ثنائية في أعقاب الاجتماعات الرباعية لمناقشة تبادل الأسرى وإعادة جثث القتلى في عمليات القتال التي دارت خلال عام ١٩٩٢. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمت إعادة ٤٢ جثة إلى جورجيا، كما تم تبادل ما مجموعه ٢٤ من الأسرى الأبخاز والجورجيين.

٢١ - وتجدر الإشارة إلى أن البعثة قامت بجهود نشيطة لتحسين سلامة موظفي البعثة، بما في ذلك الترتيبات التي تمت مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، والقيام بدوريات منتظمة في مجموعات مشكلة من مركبتين لكل منها، والقيام بحماية منشآت البعثة وموجوداتها على مدار الساعة. وعلى الرغم من ذلك، تعرض أفراد البعثة وممتلكاتها مرة أخرى لأعمال السطو والسرقة في تسع مناسبات. وقد وقعت أخطر هذه الحوادث في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧، حينما قام شخصان بالسطو على منزل أحد المراقبين العسكريين تحت تهديد السلاح، وذكر أنهما من أفراد المليشيا الأبخازية.

خامسا - الحالة على الصعيد الميداني

ألف - لمحة عامة

٢٢ - لا تزال الحالة غير مستقرة ويكتنفها التوتر في المنطقة محدودة السلاح في غالبي، وبخاصة المنطقة الأمنية. ومن بين المشاكل التي ظلت ماثلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير استمرار أعمال العنف، بما في ذلك الجرائم العادية. وكانت معظم الحوادث التي استخدمت فيها الألغام، بما في ذلك الألغام المفجرة من بعد، والألغام المتفجرة بالضغط، وأجهزة التفجير، موجهة ضد قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وأفراد المليشيا والإدارة التابعين لأبخازيا. وخلال أيار/ مايو ١٩٩٧، وضعت أربع شحنات متفجرة، كل على حدة، في مدينة سوخومي؛ وتم اكتشاف ثلاث منها وإبطالها، في حين انفجرت الشحنة الرابعة؛ مما أدى إلى مقتل أحد السكان المحليين. فضلا عن عملية القتل المأساوية التي تعرض لها ١٠ من جنود قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة على يد أحد زملائهم، قام لاحقا بقتل نفسه، سجلت

أربعة حوادث هجوم على قوة حفظ السلام وعلى الميليشيا الأبخازية، مما نجم عنه مقتل ثلاثة من أفراد قوة حفظ السلام وأحد أفراد الميليشيا الأبخازية وجرح ثمانية آخرين.

٢٣ - ولا يزال الاستقرار في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح في قطاع غالي يتأثر بشدة من جراء ارتفاع معدل الجرائم العادية من قبيل الخطف والنهب والسطو المسلح. وذكرت التقارير أن عددا كبيرا من الجماعات المسلحة التي يرتدي أفرادها الزي العسكري يتسلل إلى قطاعي زغديدي وغالي. وفي مناسبات عديدة، تبادلت الميليشيا الأبخازية النار مع هذه الجماعات، مما تسبب في مقتل خمسة من المتسللين وإصابة ثمانية من أفراد الميليشيا بجروح.

٢٤ - وأفراد الميليشيا الأبخازية، غير المدربين جيدا والذين يفتقرون إلى المعدات، عاجزون عن السيطرة على المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تفيد الأنباء بأن رؤساء البلديات المحليين في منطقة غالي السفلى يتلقون تعليماتهم من زعماء "جمهورية أبخازيا المتمتعة بالحكم الذاتي في المنفى"، ويرفضون التعاون مع السلطات الأبخازية فيما يتعلق بالإدارة المحلية. ورغم أن الميليشيا والسلطات الأبخازية حاولت إنشاء مواقع في منطقة غالي السفلى، تعتبر الحالة هناك أخطر مما يتيح القيام بذلك.

٢٥ - وسجلت هجمات عديدة على المواطنين الأبخاز وأفراد الميليشيا الأبخازية، وعلى أفراد قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وقد وقع أخطر هذه الحوادث في ١ حزيران/يونيه حينما نسفت ناقلة أفراد مصفحة باستخدام جهاز متفجر من بعد مما أدى إلى مقتل أحد الضباط وإصابة اثنين بإصابات خطيرة.

باء - المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح

٢٦ - امتثل الجانبان عموما لاتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات الموقع في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/583 و COT.1، المرفق الأول). وأبلغت البعثة عن وقوع ١١ انتهاكا للاتفاق من قبل الجانب الأبخازي، و٢٢ من قبل الجانب الجورجي. على أن الغالبية العظمى من هذه الانتهاكات هي انتهاكات ثانوية ولم تغير من الحالة على الصعيد الميداني. وتمثل أخطر هذه الانتهاكات في وجود دبابة أبخازية في المنطقة المحدودة السلاح بالقرب من أو شامشيرا في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٧. ولدى الاحتجاج على هذا الوجود، أصر وزير الدفاع الأبخازي على أن الدبابة كانت خارج المنطقة المحدودة السلاح. واستخدمت حكومة جورجيا نفس الحجة لمنع وصول البعثة إلى وحدة مدفعية جنوب نهر إنغوري، يشتهه منذ وقت طويل في أنها تحتفظ بأسلحة ثقيلة. ويقوم رئيس البعثة بالنظر في هذه المسألة عن كثب.

جيم - وادي كودوري

٢٧ - ظلت الحالة في وادي كودوري هادئة عموماً، باستثناء ازدياد التوتر من وقت لآخر بسبب أنشطة الجيش الأبخازي والمليشيا الأبخازية في المنطقة. وتواصل شرطة جورجيا العمل في المنطقة حيث يسهم وجودها في تحقيق الأمن.

٢٨ - وواصل المراقبون بالبعثة الاجتماع مع ضباط قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وضباط الجيش الأبخازي في نقاط التفتيش التابعة لهم في الجزء السفلي من وادي كودوري. وواصلوا أيضاً الاجتماع مع ممثلي السفانتيين، وظلوا يحتفظون بعلاقات ممتازة مع السكان المحليين. وحضرت البعثة اجتماعاً مع ممثلي السفانتيين، والأبخاز، والجورجيين، وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، ولاحظت البعثة أن الاجتماع عُقد في جو ودي.

دال - مشكلة الألغام

٢٩ - لا يزال خطر الألغام أهم المشاكل في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح في قطاع غالي. وخلال الفترة المستعرضة، وقعت ستة حوادث كانت موجهة، على ما يبدو، ضد قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والمليشيا الأبخازية ومواطن روسي. وبالإضافة إلى ذلك، وجدت عدة أجهزة متفجرة في منطقتي سوخومي وغالي وقام أفراد القوة بإبطال منفعلها.

٣٠ - وحتى ١٨ حزيران/يونيه، عندما حدث انفجار بالقرب من الجسر الرئيسي بإنغوري، كان الطريق M-27 يعتبر مأموناً نسبياً. وتواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا الحد من تنقلاتها بالمركبات ويتخذ المراقبون الوقاية اللازمة عند مرورهم بقطاع غالي. وما زالت المركبات المحصنة ضد الألغام تستخدم لمصاحبة حركة المرور عبر الطريق الرئيسي أو للقيام بدوريات بالقرب منه. ومرة أخرى، جرى تأجيل مشروع إعادة رصف الطريق المذكور في تقريره السابق (انظر S/1997/340، الفقرة ٣٢) نظراً لإحجام العمال عن المشاركة فيه خوفاً من الألغام.

٣١ - وقد خضعت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لهجمات مباشرة من جانب زارعي الألغام. ونتيجة لهذه الهجمات، ومحاولة منها للحد من مظاهر وجودها، قامت القوة بتقليص قيامها بعمليات مصاحبة السلطات الأبخازية وتوفير الإمدادات للمليشيا الأبخازية. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت القيام بعمليات ساكنة أساساً لنقاط التفتيش، رغم وجود بعض حالات القيام بدوريات في منطقة غالي العليا حيث لا يعتبر خطر الألغام بنفس الخطورة.

٣٢ - ومما يذكر أن الأمانة العامة تنتظر، منذ فترة، رد إحدى الحكومات فيما يتعلق بتوفير مركبات للكشف عن الألغام وأفراد الدعم. ولم يأت رد بهذا الشأن، إلا أنه، نظراً لأن زارعي الألغام لا يستهدفون

أفراد البعثة، على ما يبدو، فإن كبير المراقبين يقدر أن نشر هذه المركبات، مع أهميته، لم يعد ملحا. ومع ذلك، ستواصل الأمانة العامة متابعة هذا الخيار، واضحة في الاعتبار أن الحالة في الميدان يمكن أن تتغير.

سادسا - التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة

٣٣ - تواصل البعثة مراقبة أنشطة قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والتعاون معها. ويستمر التعاون في الميدان على النحو الوارد وصفه في تقرير المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (انظر S/1997/47، الفقرة ٣٥). كما كان التعاون بين قائدي القوتين جيدا للغاية، رغم حدوث تغييرات في قيادة قوة حفظ السلام.

٣٤ - وجرى تناوب أفراد قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٧. وأصبح جنود القوة أفضل تدريبا وأكثر احترافا وقدرة على الانفتاح، في الوقت الحالي. غير أن الدوريات التي يقومون بها تبقى محدودة نظرا لخطر الألغام. ويحاول الجنود الذين نشروا حديثا تحسين علاقتهم بالسكان المحليين. ولكن تظل المشاعر المعادية للروس قوية بين المجتمع الجورجي في قطاع غالي.

٣٥ - ومن المقرر أن تنتهي ولاية القوة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧. وكما شرحنا في الفقرة ٨ أعلاه، فقد دعا عدد من قادة جورجيا، منهم الرئيس شيفرنادزة، لانسحاب القوة بعد انتهاء ولايتها، في حالة عدم تنفيذ القرارات المتخذة في قمة رابطة الدول المستقلة المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧. وبالرغم من استمرار المناقشات بشأن هذه المسألة، لم يتخذ قرار نهائي حتى الآن. ويستمر تزايد التوتر، نتيجة لذلك.

سابعا - الجوانب المالية

٣٦ - بموجب القرار ٢٣٦/٥١ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، اعتمدت الجمعية العامة مبلغ ٥٠٠ ٥٨٠ دولار (إجمالي) لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وهذا الإذن مرهون بقرار يتخذه مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة.

٣٧ - فإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، على النحو الموصى به في الفقرة ٤٥ أدناه، سوف تكون التكلفة الشهرية للإبقاء على البعثة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ مقصورة على الاعتماد الوارد في القرار ٢٣٦/٥١ (أي ما يعادل ٣٧٥ ٥٤٨ دولارا شهريا).

٣٨ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة ٥,٥ ملايين دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة حتى ذلك التاريخ لجميع عمليات حفظ السلام ١,٧ بليون دولار.

ثامنا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٣٩ - تواصل حكومة جورجيا ضمان تنسيق أنشطة المانحين مع المساعدة المقدمة من مختلف مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وفي ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٧، اعتمد الرئيس شيفرنادزة قرارا بإنشاء مجلس استشاري للاستثمارات الأجنبية مسؤول عن تنسيق وإدارة جميع المساعدات المالية والتقنية والإنسانية المقدمة لذلك البلد. ومنذ ذلك الوقت، يعقد المجلس اجتماعات بصورة منتظمة، ويوافق على مبادرات جديدة متنوعة تفيد التنمية في جورجيا. وتلقى أمانة المجلس الدعم من وكالة تنسيق المعونة، وهي مؤسسة تابعة لمكتب رئيس الجمهورية تلقت الدعم من مانحين مختلفين، من بينهم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

٤٠ - وما زال اقتصاد جورجيا يتسم بالاستقرار، غير أن الحالة في القطاع الاجتماعي ما زالت بالغة الخطورة وهي مصدر قلق بالنسبة للسلطات المحلية ومجتمع المانحين بصورة عامة ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالاشتراك مع حكومة جورجيا، بإجراء دراسات منفصلة بشأن الجوانب المختلفة للحالة الاجتماعية. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية رصد تطور قطاع الصحة.

٤١ - وقد أكملت الحكومة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة مذكرة استراتيجية قطرية ستعمم في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٧. وستوفر المذكرة إطارا شاملا لتنسيق جميع برامج المعونة الدولية وستشمل عناصر لتوجيه المساعدة الإنسانية نحو الاحتياجات الطارئة، وفقا لتوصيات فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لتقديم المساعدة الإنسانية إلى الدول المستقلة حديثا، بقيادة إدارة الشؤون الإنسانية.

٤٢ - واكتسب برنامج التعمير زخما مع موافقة الاتحاد الأوروبي على تقديم تبرع خاص بمبلغ ٤ ملايين وحدة نقد أوروبية. ومن المنتظر أن يتم التنسيق الوثيق بين التبرع الجديد والمساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل أنشطة التعمير في أوسيتيا الجنوبية.

تاسعا - ملاحظات

٤٣ - تحسنت احتمالات إحراز تقدم في عملية السلام الجورجية/الأبخازية. وقد أدت جهود الاتحاد الروسي للتوصل إلى حل لهذه الحالة والتزامي المعلن بتعزيز مشاركة الأمم المتحدة في تلك العملية (انظر

S/1997/47، الفقرة ٤٥ و S/1997/340، الفقرة ٣٩) إلى تحريك سلسلة من المبادرات من جانب أطراف النزاع. ومن المشجع أن كلا من الطرفين بدأ إظهار مزيد من المرونة، وأن هناك، على ما يبدو، جهدا جادا يبذل حاليا في سبيل تحقيق تسوية أو التوصل إلى حل توافقي، بالرغم من بعض التصريحات العامة التي تفيد عكس ذلك.

٤٤ - إن الاجتماع الرفيع المستوى المرتقب مع الطرفين بجنيف يستهدف الإعداد لزيادة تكثيف جهود الأمم المتحدة. وسوف أبلغ مجلس الأمن بنتائج الاجتماع في أقرب فرصة ممكنة، في إضافة لهذا التقرير.

٤٥ - وعلى ضوء التقدم المحرز في العملية السياسية، ومع مراعاة أن البعثة تواصل التأثير بصورة إيجابية على تلك الحالة، أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨. غير أنه، نظرا لأن ولاية بعثة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ستنتهي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، يجب أن يخضع تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لاستعراض مبكر من مجلس الأمن إذا ما أدت القرارات التي تتخذها حكومات الدول المشمولة في رابطة الدول المستقلة إلى تغييرات في ولاية تلك القوة. وبطبيعة الحال، سأبقي مجلس الأمن على علم بالتطورات في هذا الصدد.

٤٦ - ختاماً، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق تقديري لمبعوثي الخاص السابق في جورجيا، السفير إدوارد بروونر، لما قام به من عمل متفان على مدى السنوات الأربع الماضية. وأتوجه بالشكر أيضا إلى مبعوثي الخاص، السيد ليفيو بوتا، وكبير المراقبين العسكريين اللواء هارون الرشيد، وإلى جميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين الخاضعين لقيادتهم، لما أبدوه من تفان ومثابرة مستمرين في القيام، في ظروف صعبة، بتنفيذ المهام التي أسندها إليهم مجلس الأمن.

مرفق

تكوين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا
في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧

المراقبون العسكريون	البلد
٣	الاتحاد الروسي
٧	الأردن
١	ألبانيا
١٠	ألمانيا
٥	إندونيسيا
٤	أوروغواي
٧	باكستان
١٠	بنغلاديش
٤	بولندا
٥	تركيا
٤	الجمهورية التشيكية
٤	جمهورية كوريا
٣	الدانمرك
٥	السويد
٥	سويسرا
٥	فرنسا
٤	كوبا
٥	مصر
٨	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٤	النمسا
٥	هنگاريا
٤	الولايات المتحدة الأمريكية
٤	اليونان
١١٦	المجموع

- - - - -